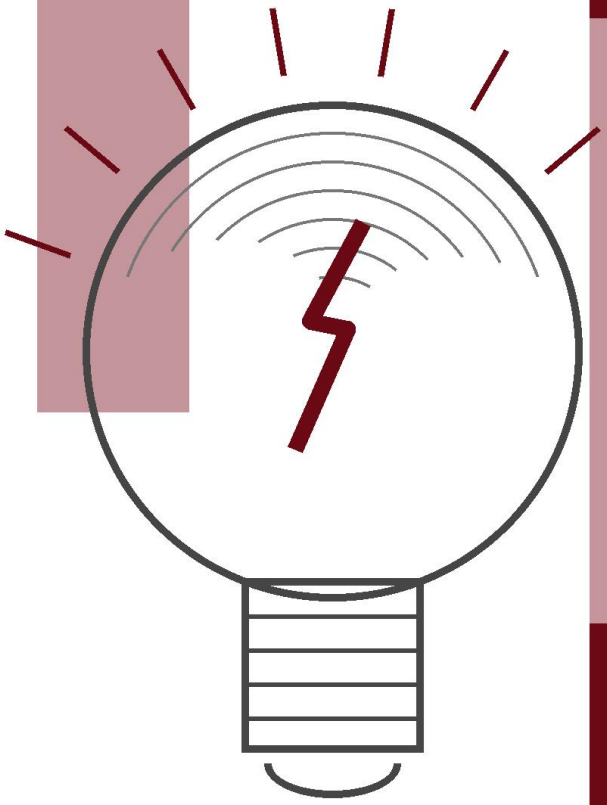


«سبل تحسين سياسات تسعير ودعم الطاقة في مصر»

موجز سياسات

أحد مخرجات «لقاء الخبراء» الذي ينظمه معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء لعام 2027/2026 م

الحلقة الأولى

أكتوبر 2026

WWW.INP.EDU.EG

1. تمهيد

يُعدّ تسعير الطاقة ودعمها من أكثر ملفات السياسة الاقتصادية تشابكًا في مصر، فهو يمسّ الموازنة العامة وميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، ويحدد تكلفة الإنتاج وقدرة الصناعة على المنافسة، ويؤثر في مستوى معيشة الأسر، فضلًا عن ارتباطه الوثيق بأمن الطاقة وبمسار التحول إليها.

وقد بدأ منذ عام 2019 تحرير تدريجي لأسعار المنتجات البترولية انتهى إلى التسعير التلقائي لبعضها، وارتفعت في الوقت نفسه تكلفة دعم الطاقة في الموازنة. غير أن مسار الإصلاح كان يتعثر كلما اقترن بصدمات خارجية أو بتقلب شديد في سعر الصرف.

وينطلق هذا الموجز من خمسة أسئلة محورية وذلك على النحو التالي: ما تقييم الآلية المطبقة لتسعير المنتجات البترولية؟ ولماذا لا توجد آلية واضحة لتسعير الغاز الطبيعي؟ وما البرنامج الزمني الأنسب لإلغاء دعم الطاقة أو تقليصه؟ وهل يمكن تحقيق استقرار في سعر الطاقة للصناعة وما سعرها الأمثل؟ وما السياسة المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة؟ وقد استند الموجز في الإجابة عنها إلى مداخلات نخبة من الخبراء والتنفيذيين السابقين والأكاديميين في لقاء الخبراء (الحلقة الأولى) الذي عُقد مغلقًا في 13 أكتوبر 2026، ويمثل هذا الموجز أحد مخرجاته.

2. الواقع الحالي لتسعير الطاقة ودعمها في مصر

أولًا: آليات التسعير

- **المنتجات البترولية:** تحرير تدريجي منذ 2019، وتسعير تلقائي لبعض المنتجات بمعادلة تقوم على السعر العالمي وسعر الصرف وتكاليف الإنتاج والتداول، مع ضوابط على نسبة التغير في السعر، باستثناء أسطوانات البوتاجاز.
- **الغاز الطبيعي:** لا توجد معادلة معلنة لتسعيره؛ إذ يتحدد بقرار يستند إلى توصيات لجنة حكومية مشكلة منذ 2019، وتختلف تعريفته بين الصناعات والقطاعات الأخرى.
- **الكهرباء:** تتفاوت التعريفة بين الاستخدام المنزلي (سبع شرائح) والصناعة والقطاعات الأخرى، وقد ارتفعت الشريحتان الثانية والثالثة، وهما الأكثر استهلاكًا، بنحو 100% على الأقل خلال العامين الماضيين.

ثانيًا: الأسعار والدعم

- ارتفع سعر بنزين 80 بنحو 172% بين 2019 و2025، وظل السولار شبه ثابت حتى 2023 ثم قفز في 2024–2025 لما له من أثر مباشر في النقل والتضخم.
- ارتفع دعم المنتجات البترولية من نحو 18.7 مليار جنيه إلى نحو 154.5 مليار جنيه في 2025/2024، بما يقارب 45% من إجمالي الدعم، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى تغير سعر الصرف.
- بدأ دعم الكهرباء بنحو 2 مليار جنيه في 2023/2022 وبلغ 10 مليارات في 2025/2024، ويُتوقع أن يصل إلى 75 مليار جنيه (نحو 21.4% من إجمالي دعم الطاقة) في موازنة 2026/2025.
- وفق ما عُرض في اللقاء، ظل دعم المنتجات البترولية ثابتًا تقريبًا عند نحو **20 مليار دولار** منذ 2011، ويختلف حجمه بالجنيه باختلاف سعر الصرف؛ وقُدِّر شفهيًّا ما تتحمله الدولة يوميًّا بنحو 250 مليون جنيه للبوتاجاز و550 مليونًا للسولار و400 مليون للغاز.

ثالثًا: مزيج الطاقة

- يعتمد مزيج الطاقة على الوقود الأحفوري، وتبلغ حصته نحو 87–88% في مزيج الكهرباء، بينما بلغت حصة الطاقة المتجددة 13.2% من الكهرباء المولَّدة في 2025/2024.
- تحولت مصر إلى مستورد صافٍ للبترول في 2024، فصارت أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

3. محددات الإشكالية

أسهمت عوامل متعددة في تعقيد منظومة التسعير والدعم، من أبرزها:

- **الخلط بين التسعير والدعم:** فالتسعير عملية فنية تقوم على تكلفة الخدمة والقدرة على الدفع ومرونة الطلب، أما الدعم فقرار سياسي يمثل الفارق بين الاثنين ويجب تمويله من موارد حقيقية.
- **غياب تعريف موحد للدعم:** فتختلف الأرقام بحسب العملة (جنيه أم دولار)، ونقطة بدء الاحتساب (من 4 دولارات أم من 13 دولارًا للمليون وحدة حرارية)، والمقدَّر مقابل الفعلي.
- **ضعف الشفافية:** لم تُنشر آخر تعريفة للكهرباء ولا معادلة التسعير التلقائي ولا تقارير تكلفة الخدمة ولا بحث الدخل والإنفاق منذ 2020، ولا استراتيجية الطاقة 2040 التي أُقرت ولم تُتَح للجمهور.
- **التسعير الإداري وتشابك المستحقات المالية:** تتداخل الالتزامات المالية بين وزارات المالية والبترول والكهرباء وقطاعات النقل والصناعة، دون موازنات منفصلة ولا مساءلة عن الاستهلاك.
- **ضعف الإطار المؤسسي:** مجلس أعلى للطاقة لا يجتمع إلا عند الحاجة، وغياب جهاز مستقل لتخطيط الطاقة، وجهات تنظيمية غير مستقلة عن الوزارات.

4. التحديات

أولًا: التحديات المؤسسية والحوكمية

- الوزارات ذات الصلة (الكهرباء والبترول) تعمل في «جزر منعزلة»، وغياب منظومة متكاملة تدير الطاقة بوصفها منظومة واحدة.
- غياب الاستقلالية والتمثيل الكافي لأصحاب المصلحة في لجنة التسعير وأجهزة التنظيم.
- محدودية الموارد الفنية في الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للطاقة، وضعف الاستفادة من الدراسات والخطط المعدّة (تحرير سوق الغاز، كفاءة الطاقة، تحول الطاقة).
- «العقلية» الحاكمة لصنع القرار: ضعف المساءلة وحوافز الترشيد، وتفضيل المألوف على التجديد.

ثانيًا: التحديات المالية والاقتصادية

- ضغط الدعم على الموازنة وتزاحمه مع الإنفاق على التعليم والصحة والمرافق، وتأثر الاقتصاد الكلي بتقلب سعر الصرف.

- تراجع إنتاج الغاز المحلي بنحو 40% خلال العامين الأخيرين، وتزايد الاعتماد على الاستيراد بأسعار عالمية مرتفعة، وغياب احتياطي استراتيجي.
- تعثر برامج رفع الدعم السابقة (2014–2019 وغيرها) نتيجة إرتباطها بارتفاع الأسعار العالمية والتضخم وليس فى إطار خطة طويلة الأجل.
- تأخر سداد مستحقات الشركاء الأجانب بما يمس مصداقية مصر في جذب الاستثمارات فى مجال الطاقة.

ثالثًا: التحديات الاجتماعية والسلوكية

- حساسية رفع الأسعار اجتماعيًا، وقصور التهيئة الإعلامية للمواطنين قبل أي تعديل.
- غياب قاعدة بيانات دقيقة للمستحقين، فتذهب نحو 80% من منافع دعم السلع إلى الفئات الأعلى دخلًا وفق دراسات متعددة.
- ارتفاع معدل نمو الاستهلاك حين استقرت تعريفة الكهرباء، مما يشير إلى ضعف الترشيد في غياب إشارة سعرية.

رابعًا: التحديات الصناعية والبيئية

- تذهب نحو 80% من الطاقة الموجهة للصناعة إلى نحو 20% من الصناعات (كثيفة الاستهلاك)، وتُبرز الحاجة إلى سعر طاقة يراعي التنافسية.
- أعباء آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية على المصدّرين من الحديد والأسمدة والألومنيوم وغيرها.
- قيود أمام القطاع الخاص في الطاقة المتجددة: محدودية خدمة النقل (Wheeling) والقياس الصافي، واشتراطات إدارية، وضعف جاهزية الشبكة.

5. محاور السياسات والتوصيات التنفيذية المقترحة

المحور الأول - حوكمة الطاقة والإطار المؤسسي، من خلال:

- تفعيل المجلس الأعلى للطاقة وأمانته الفنية، وإحياء وظيفة تخطيط الطاقة بجهاز متخصص أو بصيغة مؤسسية بديلة وإمكانات كافية.
- دراسة إنشاء كيان مستقل لتنظيم تسعير الطاقة بأنواعها، تمثَّل فيه أطراف المصلحة وتحكمه معايير متفق عليها.
- مراجعة التكامل بين استراتيجيات القطاعات المختلفة وبحث الصيغة الأمثل لإدارة ملف الطاقة بما يضيّق الفجوات بين الوزارات.

المحور الثاني - الشفافية وإتاحة المعلومات، من خلال:

- نشر استراتيجية الطاقة 2040 وتعريفة الكهرباء ومعادلة التسعير التلقائي وأسس تسعير الغاز وتقارير تكلفة الخدمة وبحث الدخل والإنفاق دورياً.
- اعتماد تعريف موحد ومعلن للدعم ومنهجية احتساب تعتمد على الفعلي لا المقدَّر.

المحور الثالث - إصلاح التسعير وإعادة توجيه الدعم، من خلال:

- الفصل بين التسعير الفني والدعم السياسي، والانتقال التدريجي إلى أسعار عاكسة للتكلفة ببرنامج زمني معلن ومحدد.
- التخلي التدريجي عن التسعير الإداري، وتوجيه الدعم من الموازنة إلى مستحقيه عبر قاعدة بيانات دقيقة، ودراسة استبدال مفهوم «الدعم» بحزمة حوافز.
- إظهار التكلفة الحقيقية للطاقة في موازنة كل وزارة وقطاع، مع مساءلة سنوية وخطة وطنية لكفاءة الطاقة.
- اختيار توقيت التحرير بما يراعي استقرار الأسعار والتضخم، وإعداد سيناريوهات مسبقة للأزمات.

المحور الرابع - الحماية الاجتماعية والتهيئة المجتمعية، من خلال:

- ربط أي تحرير في الأسعار ببرامج حماية اجتماعية قوية ومحددة الاستهداف.
- حملات إعلامية ممهّدة توضح المردود والإجراءات المخففة، وإجراء دراسات ميدانية لتقبل السوق للأسعار والتكنولوجيات الجديدة.

المحور الخامس - الصناعة والكربون، من خلال:

- وضع سياسة لتسعير الطاقة للصناعة تراعي التنافسية والتصدير، مع حوافز موجهة للصناعات كثيفة الاستهلاك والمعتمدة على الخامات المحلية.
- تعظيم القيمة المضافة من الغاز بتوجيهه إلى صناعات استراتيجية ووسيطة، ودراسة إدراج سعر الكربون ضمن مكونات التسعير المحلي.

المحور السادس - كفاءة الطاقة والمتجددة والشبكة، من خلال:

- تحديث الشبكة وفتح خدمتي النقل (Wheeling) والقياس الصافي أمام القطاع الخاص وتيسير التراخيص، وتوسيع مبادرات مثل «شمس الصناعة».
- تيسير تمويل الطاقة الشمسية للمستهلكين بقروض تُسدَّد من وفورات الفاتورة، والحد من الفاقد والسرقات وقصور التحصيل.
- جعل كفاءة الطاقة سياسة مستدامة لا حملات طارئة، مع متابعة مؤسسية لمبادرات الترشيد.

المحور السابع - أمن الإمداد وتخفيف الصدمات، من خلال:

- تنويع مزيج الطاقة وزيادة العقود طويلة الأجل مع موردين موثوقين، ودراسة احتياطي استراتيجي بصيغة تناسب طبيعة المنتج.
- إنشاء آلية لتخفيف تقلبات الأسعار والصرف، ومنها دراسة صندوق سيادي، واستعادة ثقة الشركاء الأجانب بانتظام السداد.

6. الخبرات الدولية والدروس المستفادة

تُظهر تجارب الدول التي أعادت هيكلة دعم الطاقة، كما تعرضها أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن نجاح الإصلاح يتوقف على تسلسل الإجراءات وجودة الحماية الاجتماعية والشفافية أكثر مما يتوقف على حجم رفع الأسعار نفسه. وفيما يلي أبرز الدروس ذات الصلة بالحالة المصرية، وينبغي التحقق من الأرقام التفصيلية لكل تجربة من مصادرها الرسمية قبل النشر.

أولًا: تجارب مختارة

- **إندونيسيا:** أعادت توجيه دعم الوقود منذ 2015 بتثبيت دعم محدد للتر الواحد من السولار بدلًا من دعم مفتوح لفرق السعر، وحوّلت الوفورات

إلى الإنفاق على البنية الأساسية والحماية الاجتماعية، ثم لجأت في تعديل 2022 إلى تحويلات نقدية مؤقتة للفئات الأكثر تأثرًا.

- **المغرب:** انتقل منذ 2014 إلى تحرير أسعار الوقود السائل تدريجيًّا مستفيدًا من انخفاض الأسعار العالمية في ذلك الوقت، مع بقاء دعم أسطوانات البوتاجاز؛ فخُفّض العبء على الموازنة دون صدمة سعرية حادة.
- **الهند:** ربطت دعم أسطوانات الغاز المنزلي بتحويل نقدي مباشر إلى حسابات المستفيدين عبر الهوية الرقمية، ما قلّص التسرب والاستخدام التجاري غير المشروع للمنتج المدعوم.
- **الأردن:** اعتمد آلية تسعير دورية لمشتقات الوقود تعلن معادلتها للجمهور، فخفّف ذلك حدة الجدل حول كل تعديل سعري وإن لم يلغِ الحاجة إلى حماية الفئات الأضعف.

ثانيًا: ما الذي يعنيه ذلك لمصر؟

- تسلسل الإجراءات: إعلان القواعد والبيانات أولًا، ثم استكمال قاعدة بيانات المستحقين وآليات الحماية، ثم رفع الأسعار على مراحل في أوقات استقرار نسبي في الأسعار العالمية والصرف.
- تثبيت قاعدة التسعير بمعادلة معلنة وحدود صعودًا وهبوطًا.
- ربط التحويلات النقدية والدعم الموجّه بمؤشر للتضخم حتى لا تتآكل قيمتها.
- أن تُعلن الوفورات المحققة وأوجه إنفاقها دوريًّا لتعزيز تقبل المجتمع للإصلاح.

7. خارطة التنفيذ المقترحة

تقترح الورقة تقسيم التنفيذ إلى ثلاث مراحل متدرجة، بحيث تسبق إجراءات الشفافية والحوكمة أي تعديل سعري كبير:

المرحلة الأولى (خلال 6 إلى 12 شهرًا): تهيئة القواعد والمعلومات

- إصدار قرار بتفعيل المجلس الأعلى للطاقة وتحديد دورية اجتماعاته وتشكيل أمانته الفنية.
- نشر تعريف موحد للدعم، وتقرير سنوي بالأرقام الفعلية لدعم المنتجات البترولية والكهرباء والغاز.
- نشر معادلة التسعير التلقائي وتعريفة الكهرباء واستراتيجية الطاقة 2040 وأسس تسعير الغاز.
- تحديث بحث الدخل والإنفاق وبناء قاعدة بيانات موحدة للمستحقين بالتنسيق مع برامج الحماية القائمة.

المرحلة الثانية (من سنة إلى 3 سنوات): التحول التدريجي

- إعلان برنامج زمني مشروط للانتقال إلى أسعار عاكسة للتكلفة، يبدأ بالفئات الأعلى استهلاكًا، ويرتبط بإجراءات الحماية.
- إنشاء جهة تنظيمية مستقلة لتسعير الطاقة أو إسناد المهمة إلى جهة قائمة مع ضمانات الاستقلالية والتمثيل.
- إدراج تكلفة الطاقة في موازنة كل وزارة وقطاع، وإصدار سياسة لتسعير الطاقة للصناعة تراعي التنافسية وآلية تعديل حدود الكربون.
- فتح خدمتي النقل (Wheeling) والقياس الصافي أمام القطاع الخاص وتبسيط التراخيص.

المرحلة الثالثة (من 3 إلى 5 سنوات): ترسيخ الاستدامة

- الانتقال من دعم السلعة إلى دعم المستحق بحزمة حوافز واضحة، وتحديث قيمة التحويلات دوريًّا.
- تنويع مزيج الطاقة وتوسيع المتجددة وتحديث الشبكة، وإنشاء آلية لتخفيف تقلبات الأسعار والصرف.
- مراجعة مستقلة للتجربة وتقييم الأثر على التضخم والمالية العامة والتنافسية والفئات منخفضة الدخل.

8. المخاطر ومؤشرات المتابعة

أولًا: أبرز المخاطر وسبل التخفيف

- **ارتفاع التضخم والضغط الاجتماعي:** يُخفَّف بجدولة التعديلات على مراحل، وبتحويلات نقدية موجّهة، وبحملات تواصل مسبقة، وتجنّب التزامن مع مواسم الضغط الاستهلاكي.
- **تقلب الأسعار العالمية وسعر الصرف:** يُخفَّف بحدود لنسب التغير الدورية، وبآلية تثبيت أو صندوق لتخفيف الصدمات، وبعقود طويلة الأجل.
- **ضعف دقة الاستهداف:** يُخفَّف بدمج قواعد البيانات القائمة وتحديثها، ومراجعة سنوية مستقلة لجودة الاستهداف.
- **المقاومة المؤسسية وتعدد الجهات:** يُخفَّف بتكليف جهة واحدة بالمتابعة، وإدراج مؤشرات الأداء ضمن تقييم الجهات المعنية.
- **تأثر تنافسية الصناعة:** يُخفَّف بسياسة تسعير للصناعة وحوافز للكفاءة وربط أي تعديل بخطة لخفض الكثافة الطاقية.

ثانيًا: مؤشرات المتابعة والتقييم المقترحة

- نسبة دعم الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الإنفاق العام.
- نسبة استرداد التكلفة في المنتجات البترولية والكهرباء والغاز.
- نسبة الأسر المستحقة المشمولة بالتحويلات ونسبة التسرب إلى غير المستحقين.
- كثافة استهلاك الطاقة لكل وحدة ناتج، وحصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء.

تم إعداد هذا الموجز بناءً على لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2026 – 2027. وتسعى سلسلة «لقاء الخبراء» إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول قضايا التخطيط والتنمية، وما ورد في هذا الموجز من نتائج وآراء لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد.

حقوق النشر محفوظة © معهد التخطيط القومي 2026